# السياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان

# Foreign Policy of American Towards the Republic of South Sudan

م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري

نبذة عن الباحث :

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الكلمات الافتتاحية :
السياسة الخارجية الامريكية، جنوب السودان.
Foreign Policy of American, South Sudan

**Abstract**

The US policy passed the direction of southern Sudan in the first two stages before the separation from the motherland Sudan and the establishment of the State of Southern Sudan. The most important issue at this stage was the civil war between the north and south of Sudan. The US administrations decided their position from the beginning. Has exerted political and economic pressure on the Sudanese government, has been affected by the US policy towards the south of Sudan by many factors, especially stemming from the US home because of the role played by The Christian Right, and groups of African descent, especially within Congress, which have succeeded in turning it into an internal public opinion issue. This was an important reason for US administrations to sympathize with South Sudan, which coordinated its efforts with the Intergovernmental Authority on Development (IGAD) These efforts led to the conclusion of the Comprehensive Peace Agreement, also known as the Naivasha Agreement, which ended the civil war. The regional and international consensus led to the success of the secession after the referendum on the right to self-determination, which resulted in the Republic of South Sudan.

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠٥/٠٨
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/٠٤/١١

# السياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان

## Foreign Policy of American Towards the Republic of South Sudan

* م.د. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري

As for the second phase of the US policy towards southern Sudan, the US administration has supported the nascent state by virtue of the legal and moral commitment of the US administration to southern Sudan, especially as South Sudan lacks the necessary infrastructure. South Sudan, which has caused significant human and material losses, has made its efforts to end this war and has coordinated for this purpose with the United Nations and the African Union as well as the Intergovernmental Authority on Development (IGAD).

**الملخص**

**مرت السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان بمرحلتين الاولى قبل الانفصال عن الوطن الام السودان وقيام دولة جنوب السودان، وكانت القضية الاهم في هذه المرحلة هي الحرب الاهلية التي كانت دائرة بين الشمال والجنوب السوداني، وقد حسمت الادارات الامريكية موقفها منذ البداية، إذ ساندت جنوب السودان بالوقت ذاته مارست ضغوطًا سياسية واقتصادية على الحكومة السودانية، وقد تأثرت السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان بالعديد من العوامل لاسيما النابعة من الداخل الامريكي بحكم الدور الذي لعبته جماعات الضغط والمصالح، واليمين المسيحي، والجماعات من ذوي الاصول الافريقية لا سيما داخل الكونغرس التي نجحت في تحويلها الى قضية رأي عام داخلي، فكان ذلك سببًا مهمًا وراء تعاطف الادارات الامريكية مع جنوب السودان التي نسقت جهودها مع الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) وتكللت هذه الجهود بعقد اتفاقية السلام الشامل التي تعرف ايضًا باتفاقية نيفاشا التي أنهت الحرب الاهلية، وقد أفضى التوافق الاقليمي والدولي الى نجاح الانفصال بعد استفتاء حق تقرير المصير، وتمخض عنه قيام جمهورية جنوب السودان.**

**وأما المرحلة الثانية من السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان، فقد عملت الإدارة الامريكية على تقديم الدعم للدولة الوليدة بحكم الالتزام القانوني والاخلاقي لدى الادارة الامريكية تجاه جنوب السودان، لاسيما وان جنوب السودان يفتقر للبنى التحتية الضرورية، ولكن سرعان ما اصطدمت السياسة الامريكية بالحرب الاهلية التي اندلعت في جنوب السودان التي خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة، وقد بذلت الولايات المتحدة جهودها من اجل انهاء هذه الحرب، ونسقت لهذا الغرض مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي فضلاً عن الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD).**

**المقدمة :**

**ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان تُعد من القضايا الحديثة بسبب حداثة نشوء هذه الدولة الافريقية، والملاحظ على هذه السياسة انها تأثرت بعوامل عدة لاسيما العوامل الداخلية فقد اثرت جماعات اليمين المسيحي وجماعات الضغط والمصالح والجماعات من ذوي الاصول الافريقية لا سيما داخل الكونغرس في هذه السياسة، فكان ذلك سببًا وراء وقوف الادارات الامريكية المتعاقبة مع قضية جنوب السودان التي حولتها الى قضية رأي عام داخلية.**

**ولا بد من الاشارة الى ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان مرت بمرحلتين الاولى مرحلة قبل الانفصال عن السودان واعلان دولة جنوب السودان، وكانت السمة البارزة في**

هذه المرحلة هي الحرب الاهلية التي كانت دائرة بين شمال السودان الذي تبنته حكومته التوجهات العربية الاسلامية، والجنوب ذو الاغلبية الزنجية المدعوم من قبل الدول الاقليمية الافريقية التي رأت في توجهات حكومة السودان تهديدًا لها، فضلاً عن الدعم الغربي لجنوب السودان، وخلال هذه المرحلة اعتمدت الولايات المتحدة العقوبات كآلية للضغط السياسي على الحكومة السودانية فكان لها اثار اقتصادية كبيرة، مما جعل السودان يرضخ للمطالب الامريكية، وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة مهمة ألا وهي الدور المهم الذي لعبته الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) في التوصل الى اتفاقية السلام الشامل وانهاء الحرب، مما يؤشر على مدى التوافق بين السياسة الامريكية والهيئة تجاه جنوب السودان، وقد افضى هذا التوافق الى جانب الضغوط الدولية والاقليمية الى اجراء الاستفتاء لجنوب السودان الذي أدى الى الانفصال واعلان جمهورية جنوب السودان.

وأما المرحلة الثانية فقد عملت الادارة الامريكية بعد نجاح الانفصال على تقديم الدعم الى جنوب السودان بهدف جعله دولة قابلة للحياة، ولكن السياسة الامريكية سرعان ما اصطدمت باندلاع حرب اهلية جديدة ولكن هذه المرة بين ابناء جنوب السودان، وأهم ما اتسمت به هذه الحرب كثرة الفظائع المرتكبة بحقوق الانسان، وعليه وجدت الادارة الامريكية نفسها امام مسؤولية قانونية واخلاقية تجاه جنوب السودان، فقانونيًا أصدرت ادارة الرئيس الامريكي (باراك اوباما) توجيهًا ينص على منع الفظائع الجماعية وأسست لهذا الغرض هيئة خاصة عُرفت باسم هيئة منع الفظائع، وأصبح فيما بعد قانونًا في عهد الرئيس (دونالد ترامب)، وأما أخلاقيًا فان الادارة الامريكية كانت المساهم الرئيس في تأسيس هذه الدولة وعليه لا بد من التحرك لإنهاء هذه الحرب، واعادة السلام الى جنوب السودان بالتنسيق مع الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) كونها أهم منظمة اقليمية على صعيد منطقة شرق افريقيا.

**أهمية البحث:** ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان تكتسب اهمية خاصة ذلك ان قضية جنوب السودان سواء قبل الانفصال او بعده وتأسيس دولته المستقلة تُعد من القضايا محط الاهتمام في الداخل الامريكي، لا سيما بعد ان تبنتها جماعات الضغط والمصالح واليمين المسيحي الامريكي، بل ان الادارة الامريكية ترى بانها الدولة المسؤولة تاريخيًا عن جنوب السودان كونها اسهمت بشكل رئيس في انشاءها.

**اشكالية البحث:** ان اشكالية البحث تقوم على تساؤل رئيس وهو ان الولايات قد أسهمت بدور رئيس في تأسيس دولة جنوب السودان، مما جعلها تتحمل مسؤولية تاريخية واخلاقية، وعليه ما طبيعة السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان قبل الانفصال؟، وكيف تعاملت الادارة الامريكية مع التحديات التي واجهت جنوب السودان بعد نجاح الانفصال ويأتي على رأسها الحرب الاهلية؟، وما هو مستقبل السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان؟.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الولايات المتحدة لها دور في انشاء دولة جنوب السودان وفصله عن الوطن الام السودان، وان الادارات الامريكية بذلت جهود

منسقة مع الشركاء الاقليميين لجعل السودان دولة قابلة للحياة بعيدة عن الصراعات والمشكلات الامنية والسياسية.

هيكلية البحث: بهدف الاحاطة بموضوع البحث فقد تم تقسيمه الى:

١- السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان قبل الانفصال:

٢- السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان بعد الانفصال:

٣- مستقبل السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان:

**أولاً- السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان قبل الانفصال:**

واجه جنوب السودان قبل الانفصال العديد من المشكلات كان اهمها الحرب الاهلية التي دارت بينه وبين السودان الذي انفصل عنه أي بين الجنوب والشمال، ومرت هذه الحرب بمرحلتين وهي الحرب الاهلية السودانية الاولى بين العام ١٩٥٥ الى ١٩٧٢، والحرب الاهلية السودانية الثانية بين العام ١٩٨٣ الى ٢٠٠٥، وشهدت العديد من المبادرات والاتفاقات وفترات من السلام، فضلاً عن تعدد المتدخلين في هذه الحرب اقليميًا ودوليًا، ونظرًا لطول المدة الزمنية لهذه المرحلة فانه سيتم التركيز باختصار على السياسة الامريكية تجاه هذه الحرب وكيفية التعامل معها تمهيداً الى انفصال الجنوب عن الوطن الام السودان.

وقد اخازت الولايات المتحدة في هذه الحرب الى جانب المتمردين الجنوبيين بزعامة الحركة الشعبية لتحرير السودان وقدمت لهم الدعم، فكان ذلك سببًا في توتر العلاقات بين السودان والولايات المتحدة، وقد أكد الرئيس السوداني (جعفر النميري ١٩٦٩ - ١٩٨٥) هذه الحقيقة، وأعلن بان الولايات المتحدة قدمت الدعم العسكري الى حركة التمرد في الجنوب، كما سعت الى تغيير نظام الحكم في السودان لأنه يتعارض مع مصالحها في المنطقة[١].

وبحكم التوجهات العربية والإسلامية لحكومة الإنقاذ بزعامة الرئيس (عمر حسن البشير ١٩٨٩ - ٢٠١٩) الذي تولى السلطة بانقلاب عسكري في ٣٠/حزيران/١٩٨٩، جعلت من السودان هدفاً لتقسيمه من قبل الأطراف الإقليمية والدولية بإثارة النزعات الاثنية فيه[٢]. فمعظم دول جوار السودان أن لم تكن كلها ترفض هيمنة نظام إسلامي الهوية على مقاليد السلطة في السودان، وتعارض بشدة ذلك النظام لما يشكله من تهديدات على أمنها، بالوقت ذاته صورت حركة التمرد في الجنوب الحرب على أنها حرب دينية اثنية بين الشمال المسلم العربي ضد الجنوب المسيحي الزنجي، كما ساهم الاعلام الغربي بدور كبير في ترسيخ هذه الصورة، لذلك حظيت حركة التمرد بدعم الغرب المسيحي منظمات ودولاً، كما استمالت تعاطف الرأي العام العالمي، وعليه فان البعد الديني كانت له تداعياته، بحكم تسيس الدين وعلاقته بالهوية في مجرى الصراع بين الجنوب والشمال السوداني، ودورهما في التدخل الخارجي الإقليمي والدولي[٣].

ومنذ ذلك الوقت اتسمت العلاقات الأمريكية - السودانية بالتوتر، إذ عدت الولايات المتحدة نظام الحكم في السودان انه جاء نتيجة انقلاب عسكري على حكومة (الصادق المهدي ١٩٨٦ - ١٩٨٩) المنتخبة ديمقراطياً [٤].

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١، ونشوء نظام دولي جديد اتسم بالهيمنة الامريكية على معظم تفاعلاته الدولية والاقليمية، أخذت الادارة الامريكية تهتم

بقضية الحرب الاهلية في السودان، وقد اسهمت جماعات الضغط والمصالح الامريكية بدور مهم في الازمة السودانية، التي أخذت تمارس نفوذها لا سيما عبر وسائل الاعلام للضغط على الحكومة الامريكية باتجاه انهاء الحرب الاهلية في السودان[٥]. وفي هذا الخصوص ساهمت جماعات الضغط والمصالح النفطية الامريكية التي تعد أهم ركائز القوة المالية التي تستند عليها الادارات الامريكية بدور مهم في مجريات هذه الحرب، لاسيما منذ ان بدأ السودان بانتاج النفط في العام ١٩٩٦، فكان ذلك احد الاسباب الرئيسة التي حفزت الادارات الامريكية لإنهاء الحرب وايجاد حل سلمي لها[٦]. كما تبنى التيار المسيحي اليميني الأمريكي تصورات المتمردين الجنوبيين بان أصل الصراع هو اثنو ديني، وبحكم التأثير الكبير لهذا التيار في الادارات الامريكية وتوجهاتها السياسية حظيت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالتأييد والدعم من قبل الادارات الامريكية المتعاقبة لإنهاء الحرب وفصل الجنوب عن الوطن الام السودان، وتصاعد الاهتمام الامريكي بالسودان خلال عهد الرئيس الامريكي (بيل كلينتون ١٩٩٣ – ٢٠٠١)[٧]. ولأجل ذلك تم ارسال الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) الى السودان لدعوة الاطراف المتصارعة الى الحوار وحل الأزمة [٨].

وقد أثمرت جهود (جيمي كارتر) في توقيع الجناحين الرئيسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقًا حول انشاء المناطق الامنة في جنوب السودان في العاصمة الكينية نيروبي في ايار ١٩٩٣ برعاية السفير الامريكي في السودان[٩]. وبهدف تضييق الخناق على الحكومة السودانية قامت الولايات المتحدة في ١٨/اب/١٩٩٣ بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب[١٠]. بحكم ايوائه لزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) وجماعات مصنفة أمريكيًا بانها ارهابية مثل حركة حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينية وحزب الله اللبناني[١١].

وفي تشرين الأول ١٩٩٣ دعت الادارة الامريكية الحكومة السودانية وعددًا من فصائل المعارضة الى حضور ندوة (السودان المأساة المنسية)، إلا ان الحكومة السودانية رفضت الدعوة لأسباب تتعلق باسم الندوة ولحضور بعض الفصائل المعارضة، وقد سعت الادارة الامريكية الى حل خلافات المعارضة بهدف تقوية موقفها التفاوضي ضد الحكومة السودانية، وبإشراف مباشر من قبل وزارة الخارجية الامريكية تم التوصل في ٢٣/تشرين الاول/١٩٩٣ الى تسوية سلمية للخلافات بين فصائل المعارضة الجنوبية والتقريب بينها، وتم الاتفاق على تبني مبدأ حق تقرير المصير لجنوب السودان، وصدر عن الندوة (اعلان واشنطن)[١٢].

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل سعت الادارة الامريكية الى تقديم الدعم العسكري للمتمردين، إذ قدمت لهم في تشرين الاول ١٩٩٦ معدات عسكرية بقيمة (٢٠) مليون دولار[١٣]. وقد دفع ضعف المعارضة في الجنوب عن اسقاط نظام الحكم السوداني او حسم الحرب لصالحها بالإدارة الامريكية الى فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على السودان في ٤/تشرين الثاني/١٩٩٦، مما دفع بالحركة الشعبية لتحرير السودان الى التشدد إذ أخذت تطالب بالكونفدرالية كبداية لتقسيم السودان[١٤].

وفي ١٣/تشرين الثاني/١٩٩٧ فرضت الادارة الامريكية عقوبات اقتصادية ومالية شاملة على السودان[١٥]. وفي ٢٠/اب/١٩٩٨ قامت الولايات المتحدة بقصف مصنع الشفاء للأدوية كونه يعود الى (أسامة بن لادن) ولأنه ينتج أسلحة كيماوية بحسب زعمها[١٦].

وجدير بالذكر ان هذه المرحلة شهدت تغيرات سياسية مهمة داخل الادارة الامريكية منها تنامي تأثير اعضاء في الكونغرس الامريكي من أصول أفريقية، والدور المهم الذي لعبته المنظمات الأمريكية المسيحية في إضفاء الطابع الاثنو ديني على الصراعات الدائرة في السودان، وعليه قدم أعضاء اليمين المسيحي في ادارة الرئيس (بيل كلينتون) في كانون الأول/١٩٩٨ مذكرة تدعو الى تقويض بعض الانظمة وكان من ضمنها السودان، وبالفعل ضغطت الادارة الامريكية على الحكومة السودانية من أجل التوصل الى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان[١٧].

وعندما عرضت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) مبادرة للتوصل الى حل للأزمة السودانية في العام ١٩٩٩ وحملت اسمها (مبادرة الايجاد)، وكان أهم ما تضمنته التأكيد على حق جنوب السودان في تقرير مصيره[١٨]. انحازت الادارة الامريكية بشكل كبير الى المبادرة كونها تمثل خطوة أولى نحو الانفصال[١٩]. ورأت الادارة الامريكية ان المخرج من هذه الازمة يكمن في تفعيل دور الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD)، وابعاد الوسطاء سواء كانوا إقليميين وتحديداً مصر وليبيا أو دوليين لا سيما فرنسا، وفي هذا الخصوص صرحت وزيرة الخارجية الامريكية حينها (مادلين أولبرايت) خلال زيارتها الى نيروبي في تشرين الأول ١٩٩٩ من "أن الولايات المتحدة تفضل التعامل مع مشكلة الجنوب السوداني وفقًا لمبادرة الايجاد"[٢٠].

وزاد من تدخل الولايات المتحدة في السودان بعد وصول الجماعات المسيحية اليمينية الى السلطة في عهد الرئيس (جورج دبليو بوش ٢٠٠١ – ٢٠٠٩)، وأخذت تؤثر بشكل واضح في مجريات السياسة الأمريكية[٢١]. فبعد سلسلة من الضغوط الداخلية المكثفة من قبل الجماعات المسيحية اليمينية وشركات النفط الامريكية الساعية الى التنقيب والاستثمار في جنوب السودان، عين الرئيس (جورج دبليو بوش) السيناتور والقس (جون دانفورث) [٢٢]. كمبعوث رئاسي خاص في العام ٢٠٠١، ومهمته العمل على انهاء الحرب الاهلية السودانية والتوصل الى اتفاق سلام، وبالفعل زار (جون دانفورث) السودان في تشرين الثاني ٢٠٠١ وعقد مفاوضات مع الحكومة السودانية أفضت الى التوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني ٢٠٠٢ في منطقة جبال النوبة، وتحديد ممرات آمنة لعمليات الإغاثة[٢٣].

وبحضور امريكي فاعل وبتنسيق كبير مع الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) الراعي الرسمي لعملية السلام تم التوقيع في ضاحية ماشاكوس الكينية على اتفاق ماشاكوس بين الاطراف السودانية في ٢٠/تموز/٢٠٠٢، وقد أشر هذا الاتفاق على حقيقة مفادها ان الازمة السودانية أصبحت من أولويات السياسة الخارجية الامريكية، لاسيما بعد ان خضعت الى تأثير جماعات الضغط والمصالح الامريكية، بل انها تحولت الى قضية تشغل الداخل الامريكي بعد ان تبنتها جماعات اليمين المسيحي ومن ذوي

الاصول الافريقية المدافعة عن حقوق السود، وبالرغم من التجاوب الذي أبدته الحكومة السودانية مع الادارة الامريكية إلا ان ذلك لم يمنع الرئيس (جورج دبليو بوش) من اصدار (قانون سلام السودان) في ٢١/تشرين الأول/٢٠٠٢، وكان مضمونه الاساس فرض عقوبات على السودان بعد ستة أشهر من سريان القانون إذا لم تتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بحسن نية، في محاولة لدعم مطالب الحركة الشعبية وتقوية موقفها التفاوضي، وهذا مؤشر مهم على عدم حيادية الدور الامريكي في عملية السلام التي رعتها بين الاطراف السودانية [٢٤].

وفي سياق تطورات عملية السلام جرت في مدينة نيفاشا الكينية عدة جولات، كان ابرزها توقيع بروتوكول الترتيبات الأمنية في ٢٥/ايلول/٢٠٠٣، وبروتوكول تقاسم الثروة في ٦/كانون الثاني/٢٠٠٤[٢٥]. وبذلت الولايات المتحدة جهودًا حثيثة من اجل توقيعها الى جانب ممارسة سياسة الترغيب والترهيب، وأوفدت لهذا الغرض (والتر كانشتاينر) مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية، كما عينت (جيف ملينجتون) القائم بالأعمال في السفارة الامريكية في السودان حينها كممثل لها في المفاوضات، علمًا ان الضغوط الامريكية على اطراف الصراع قد فرضت الحل التفاوضي على الازمة السودانية وقطعت الطريق أمام احتمالات العودة إلى الحرب[٢٦]. وحصل التطور الاهم على صعيد مفاوضات السلام بتوقيع اتفاقية نيفاشا أو اتفاقية السلام الشامل في كينيا في ٩/كانون الثاني/٢٠٠٥، وأهم ما تضمنه هو حق جنوب السودان في اجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير بعد ست سنوات من هذا الاتفاق، وأن يكون تحت اشراف دولي بناءً على ترتيبات يتم الاتفاق عليها، وقبول نتيجته سواء باستمرار الوحدة أو الانفصال[٢٧].

وجدير بالذكر إن إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) قد أسهمت على أعلى المستويات بدور مهم في عملية السلام عامةً وفي التوصل الى اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا) خاصةً، عن طريق الزيارات المتكررة لمسؤولين كبار في وزارة الخارجية الى جولات التفاوض في كينيا للتدخل بين أطراف التفاوض في الأوقات الحرجة وكسر الجمود، والى جانب جهود (جون دانفورث) سافر وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) آنذاك إلى كينيا قبيل توقيع الاتفاق لتشجيع أطراف التفاوض، كما ساعدت الضغوط الأمريكية المتواصلة على الحكومة السودانية أيضًا على عقد اتفاق السلام الشامل، فضلاً عن ذلك قدمت الادارة الأمريكية الدعم المالي والمساعدة التقنية العملية للمحادثات بين الاطراف السودانية المتصارعة والوسطاء، لا سيما تحمل تكاليف وفد الحركة الشعبية كاملةً، علمًا إن الولايات المتحدة قدمت (١٧٠) مليون دولار إلى جنوب السودان في العام ٢٠٠٤ كمساعدات إنسانية وتنموية، وقدمت في العام ٢٠٠٥ نحو (٢٠٠,٩) مليون دولار في حين تم تخصيص (٣٨٠) مليون دولار في العام ٢٠٠٥، كما قدمت (١١٢) مليون دولار في العام ٢٠٠٦ [٢٨].

ان هذه المساعدات وما تلاها جاءت عقب تشكل قناعة لدى الولايات المتحدة بان انفصال جنوب السودان أمر واقع لا محالة، وأما الغاية الرئيسة التي سعت الولايات المتحدة الى تحقيقها هي تأسيس البنية التحتية الضرورية بالشكل الذي يضمن صمود جنوب

السودان كدولة مستقلة بعد انتهاء المدة الانتقالية التي حددتها اتفاقية السلام وهي (٦ سنوات)، وفي موازاة ذلك شرعت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومنظمات امريكية بالعمل في مشاريع تنموية عدة في جنوب السودان، بل ان قضية جنوب السودان كانت أحد القضايا المتناولة في المناظرات الرئاسية التي حصلت في العام ٢٠٠٨ بين المرشحين للرئاسة حينها (باراك اوباما) و (جون ماكين) وكيفية التعامل مع هذه القضية، وكان ذلك بضغط من اللوبيات وجماعات الضغط والمصالح[٢٩]. وهذا مؤشر واضح على مدى انعكاس قضية انهاء الحرب الاهلية السودانية في الداخل الامريكي، وعلى أعلى المستويات.

وخلال هذه المرحلة كان جنوب السودان شبه دولة، وقد عملت الحركة الشعبية على تقوية جيشها وتعزيز قدراته استعدادًا لأي مواجهة محتملة مع الشمال، ولأجل ذلك وقعت وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة داين كورب الأمريكية الخاصة ( DynCorp International) عقداً بقيمة (٤٠) مليون دولار لتدريب قوات الحركة الشعبية، كما اتفقت شركة بلاك ووتر مع جنوب السودان على تدريب جيشها وتقديم الحماية الامنية لمسؤولين الحركة بتنسيق ومساعدة (ديك تشيني) نائب الرئيس الامريكي، كما عملت الولايات المتحدة على تدريب طيارين من جنوب السودان في أوغندا والولايات المتحدة[٣٠].

وهكذا حققت ادارة الرئيس (جورج دبليو بوش) خلال ثمان سنوات تحولات مهمة وجذرية في تاريخ السودان المعاصر كان ابرز محطاتها انهاء الحرب الاهلية مع جنوب السودان بتوقيع اتفاقية السلام الشامل (اتفاقية نيفاشا)، إذ اتبعت سياسة الضغط المباشر على طرف واحد وهي الحكومة السودانية، وبعد ان تولى الرئيس الامريكي (باراك أوباما ٢٠٠٩ – ٢٠١٧) السلطة اتبعت ادارته في البداية سياسة التخلي عن الضغط المباشر على طرف واحد، واتباع سياسة الشراكة وتشجيع التعاون بين الاطراف السودانية المتصارعة وتقريب وجهات النظر وتجاوز الازمات، ولاجل ذلك تم تعيين الجنرال (سكوت غريشن) كمبعوث رئاسي خاص الى السودان، الا ان هذه السياسة اصطدمت بحملة واسعة من قبل جماعات الضغط والمصالح المؤيدة لجنوب السودان، فضلاً عن الدور الكبير الذي مارسه ما يعرف بالصقور داخل الادارة الامريكية للضغط المتواصل على الحكومة السودانية، وعمومًا تبنت ادارة الرئيس (باراك أوباما) سياسة تدعو الى الالتزام باتفاقية السلام الشامل من اجل سلام طويل بين الشمال والجنوب[٣١]. مما يؤشر بوضوح على مدى أهمية المحدد الداخلي في توجيه السياسة الامريكية، ومدى الانحياز والدور المهم الذي مارسته لصالح جنوب السودان.

وعلى هذا الاساس اعتمدت الادارة الامريكية العقوبات كأحد اليات الضغط السياسي ذات الاثار الاقتصادية البالغة، إذ كلفت السودان خسائر تقدر بنحو (٥٠٠) مليار ادت بشكل مباشر الى تعطيل الاستثمار واضرار كبيرة في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والمواصلات وغيرها [٣٢].

وفي السياق ذاته مارست ادارة الرئيس (باراك أوباما) ضغوطاً كبيرة على الحكومة السودانية لدفعها باتجاه إجراء استفتاء حق تقرير المصير في موعده رغم الملفات العالقة

وغير المتفق عليها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان[٣٣]. إذ مثل إجراء الاستفتاء أولوية في السياسة الخارجية الأمريكية، ولذلك وفرت الولايات المتحدة الضمانات المطلوبة لإجراء الاستفتاء بشكل سلمي بالتنسيق مع الاطراف السودانية، وفي هذا الخصوص قالت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) حينا: "إن السودان قنبلة موقوتة، وان واشنطن ستعمل على التأكد من إن الاستفتاء على مستقبل جنوب السودان سيتم بشكل سلمي، ومن إن البلاد ستكون جاهزة للانفصال المحتوم للجنوب عن الشمال" [٣٤].

وجرى استفتاء حق تقرير المصير لجنوب السودان في ٩/كانون الثاني/٢٠١١، وكانت نتيجته محسومة مسبقاً، فقد صوت (٩٨,٨٣ ٪) من الجنوبيين لصالح الانفصال، وبعد إعلان النتيجة اعترفت الحكومة السودانية بحق الجنوب في الانفصال[٣٥]. وتم الإعلان رسمياً في ٩/تموز/٢٠١١، عن قيام جمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة ذات سيادة برئاسة (سلفا كير ميارديت) [٣٦].

مما تقدم يتضح ان الولايات المتحدة نجحت في تغيير خارطة السودان السياسية بتغيير حدوده عبر الاستفتاء الذي منح جنوب السودان حق تقرير المصير واعلان دولته المستقلة، وقد أمن الدعم الامريكي السياسي والمالي والعسكري والاعلامي المتواصل لجنوب السودان والتي وصلت بحدود المليار دولار سنوياً بلوغ هذه المرحلة بنجاح، وينبع ذلك من رغبة الولايات المتحدة ان تكون الدولة الافريقية الجديدة ذات طابع مسيحي وعلماني مما يعزز من مواجهة دولة السودان ذات التوجه العربي والاسلامي، كما يوفر فرص استثمارية أكبر امام الشركات الامريكية الساعية الى الاستثمار[٣٧].

بناءً على ما تقدم يمكن القول ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان خلال هذه المرحلة قد تأثرت بمجموعة من المحددات الداخلية النابعة من الداخل الامريكي، وتتمثل تحديداً بالضغط الذي مارسه التيار المسيحي اليمني وجماعات الضغط والمصالح، فضلاً عن دور الجماعات من ذوي الاصول الافريقية داخل الادارة الامريكية لا سيما في الكونغرس مما كان لها تأثيراً واضحًا في مسار السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان.

**ثانياً- السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان بعد الانفصال:**

أعلنت الولايات المتحدة اعترافها رسميًا بجمهورية جنوب السودان في نفس اليوم الذي أعلن فيه انفصالها عن السودان أي في ٩/تموز/٢٠١١، ولم تكتفِ الولايات بذلك بل أعلنت في نفس اليوم ايضاً عن اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية جنوب السودان، إذ رفعت تمثيلها الدبلوماسي من قنصلية التي سبق ان افتتحتها في جوبا عاصمة جنوب السودان في ١١/تشرين الثاني/٢٠٠٥ الى مستوى سفارة، وفي ١٨/تشرين الاول/٢٠١١ تم تعيين (سوزان بيج) كأول سفيرة للولايات المتحدة في جنوب لسودان[٣٨]. وبهذا الخصوص أعلن الرئيس (باراك اوباما): انه "بعد كفاح طويل من جانب شعب جنوب السودان ترحب الولايات المتحدة بميلاد الدولة الجديدة" [٣٩].

وسارعت الامم المتحدة من جانبها الى ارسال بعثة خاصة بها الى جنوب السودان عُرفت اختصاراً (يونميس – UNMISS)، وبدأت عملها في ٩/تموز/٢٠١١، وشملت عسكريين

وموظفين مدنيين، وتضطلع البعثة بمهام عدة منها: حماية المدنيين، وتعزيز سيادة القانون، وبناء القدرات السياسية، ومنع اعمال العنف لاسيما بين الجماعات الاثنية، وبذل جهود للمصالحة بين زعماء هذه الجماعات، لا سيما وان الامم المتحدة قد أشرت الى اعمال عنف خطرة تهدد السلم المستدام في جنوب السودان[٤٠].

وفي العام ٢٠١٢ عملت ادارة الرئيس (باراك اوباما) على تزويد جنوب السودان بالأسلحة والمعدات، وتم ايفاد مجموعة من العسكريين الامريكيين بهدف التدريب وتقديم المشورة لجيش جنوب السودان[٤١]. وقد بذلت ادارة الرئيس (باراك أوباما) جهودًا كبيرة لإنشاء جيش رسمي لجنوب السودان، كما زودت حكومة جنوب السودان بين (٤٠ و ٦٠) مليون دولار كمساعدات عسكرية بين العام ٢٠١١ الى ٢٠١٣ [٤٢].

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل عملت الولايات المتحدة على تقديم المساعدات الضرورية الى جنوب السودان لاسيما في مجال البنية التحتية والزراعة والتنمية كي لا يتحول الى دولة فاشلة، فضلاً عن تقديم المساعدة في مجال اعداد دستور جديد للدولة الوليدة، بالوقت ذاته واصلت الولايات المتحدة ضغوطها على الحكومة السودانية بهدف استمرار التفاوض مع حكومة جنوب السودان والاتفاق على حسم القضايا العالقة، كما قدمت ادارة الرئيس (باراك اوباما) حوافز إلى الحكومة السودانية من اجل حثها على تعاونها في عملية السلام[٤٣]. على الرغم من القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان وكثرة الخلافات، كما سعت ادارة الرئيس (باراك اوباما) للتوصل الى صيغة تضمن التعايش بينهما، بهدف جعل جنوب السودان دولة قابلة للحياة ومتعايشة مع جوارها الاقليمي، عن طريق تحسين علاقاتها الاقليمية لاسيما بين السودان وجنوب السودان[٤٤].

وجدير بالذكر ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان تستند في جانب منها الى التزام قانوني واخلاقي داخلي، فعلى الصعيد القانوني اصدرت ادارة الرئيس (باراك اوباما) في اب/٢٠١١ توجيهًا خاصًا بمنع الفظائع الجماعية، بعدما أصبحت ارتكاب الفظائع الجماعية ظاهرة متكررة باستمرار على الساحة العالمية، وتضمن التوجيه الدعوة إلى إنشاء هيئة وقائية مشتركة بين المؤسسات الامريكية، وبالفعل أعلن الرئيس (باراك اوباما) عن تشكيل هيئة منع الفظائع في نيسان/٢٠١٢، الغرض الأساس منها هو تنسيق برامج الحكومة لمنع الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية، عن طريق تحسين أنظمة الاستجابة الحكومة الأمريكية تجاه الازمات الانسانية، ووضع استراتيجيات دبلوماسية وقائية متماسكة في الوقت المناسب، وتم تكليف جهاز الاستخبارات بوضع التقارير الخاصة بالفظائع الجماعية، وتمت دعوة وزارة الخزانة لتوسيع برنامج العقوبات لتشمل من يشتبه في أنهم من منتهكي حقوق الإنسان، كما تم توجيه وزارة الخارجية الى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين لمنع وقوع الفظائع الجماعية، والمساعدة في إنشاء وتدريب وتطوير قدرات المشاركين في عمليات حفظ السلام حتى يتمكنوا من التعرف بشكل أكثر فاعلية على العلامات المبكرة للفظائع الجماعية المحتملة[٤٥].

وأما على الصعيد الاخلاقي هناك أحساس بالمسؤولية تجاه جنوب السودان لدى الادارة الامريكية كونها أسهمت بشكل رئيس في "ولادة هذه الامة". كما ان العديد من اعضاء الكونغرس الامريكي شاركوا تاريخيًا بشكل مباشر مع قادة جنوب السودان، أي ان هناك اهتمام خاص بجنوب السودان، وان الانتهاكات الانسانية سواء قبل الانفصال أو بعده تُعد من الشواغل الإنسانية لدى المسؤولين في الولايات المتحدة، وعليه فمنذ بداية الحرب الاهلية عقدت لجان الكونغرس العديد من جلسات الاستماع لمناقشة ومتابعة تطورات جنوب السودان(٤٦).

وعليه فان الادارة الامريكية تجد من واجبها القانوني والاخلاقي التحرك لمنع وقوع انتهاكات جماعية بحقوق الانسان مما وفر غطاءً قانونيًا وانسانيًا للتدخل.

وقد رافق قيام دولة جنوب السودان العديد من التحديات، إذ استمرت الخلافات الداخلية بين بعض الأحزاب، كما تصاعدت أعمال العنف بين المجموعات الاثنية، وهجمات للميليشيات أسفرت عن وقوع ضحايا ونزوح للمدنيين من قراهم واحراق للمنشآت المدنية والدور، وعلى الرغم من وجود قوات بعثة الامم المتحدة في جنوب السودان (UNMISS)، التي بلغ عددها (٥٠٢٨) في ٢/اذار/٢٠١٢، وانتشاها في (١٥) قاعدة غطت معظم ولايات جنوب السودان باستثناء ولاية واراب، إلا ان ذلك لم يمنع من تكرار الهجمات ووقوع ضحايا بين المدنيين ورجال الشرطة وقوات بعثة الامم المتحدة بسبب اعمال العنف الاثني، مما أفضى الى تفاقم حالة انعدام الأمن والأمن الغذائي، وتدهور الوضع الإنساني، وارتفاع معدلات النزوح، وتدمير معظم سبل كسب العيش(٤٧).

وفي الواقع ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان واجهت تحديات عدة قبل الانفصال إذ كادت التوترات الكامنة وانعدام الثقة بين قادة جنوب السودان والجماعات الاثنية، والاقتتال الداخلي بين قادة المتمردين الجنوبيين في تسعينيات القرن الماضي ان تعرقل مساعي الجنوب لتقرير المصير، وبذلك أضر قادة جنوب السودان بقضيتهم بسبب التنافس على السلطة وتعبئة المؤيدين على أسس اثنية وارتكاب الفظائع من قبل جميع الأطراف، وبعد نجاح الانفصال واعلان جمهورية جنوب السودان في العام ٢٠١١، تصاعدت التوترات الاثنية المسيسة من قبل قادتها، وزادت حدة المنافسات بين قادة الحركة الشعبية، رافقها اوضاع اقتصادية صعبة وانتشار كثيف للسلاح في معظم البلاد، فكان ذلك وراء اندلاع الحرب الاهلية في جنوب السودان مما جعل السياسة الامريكية امام تحدٍ جديد(٤٨).

هذا الواقع كشف عنه تقرير البلاد حول ممارسات حقوق الإنسان الصادر من وزارة الخارجية الامريكية للعام ٢٠١٢، الذي أكد فيه على ان جمهورية جنوب السودان تعاني من مشكلات حقيقية في مجال حقوق الانسان، وأكثر هذه المشكلات خطورة هي الانتهاكات الصادرة من قوات الأمن في جميع أنحاء البلاد ولا سيما في المناطق التي شهدت صراع اثني أو اضطرابات مدنية، والتي شملت عمليات: القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاغتصاب والترهيب والاعتقال التعسفي وظروف السجن القاسية والاحتجاز المطول قبل المحاكمة والفساد في قطاع العدالة، وصعوبة الوصول الى

القضاء، والانتهاكات المرتبطة بالصراعات، واستمرار إساءة معاملة المدنيين وتشريدهم كنتيجة للقتال بين المجموعات العسكرية للمجتمعات الاثنية المتنافسة وما رافقتها من عمليات اختطاف وتعرض النازحين منهم للاعتداء والمضايقة، وتقييد الحكومة لحريات الخصوصية والتعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، والقيود المفروضة من قبل الحكومة على حركة المنظمات غير الحكومية وتعرض العاملون فيها للهجوم والمضايقة، والفساد المتفشي بين المسؤولين الحكوميين، وغيرها من ضروب المعاملة غير الإنسانية للمدنيين، ومن بين مشكلات حقوق الإنسان الأخرى انتشار العنف والتمييز ضد النساء والأطفال من جانب الجهات الحكومية وداخل المجتمعات المحلية أيضاً، وعمل الأطفال بما في ذلك السخرة، والاتجار بالبشر والتمييز والعنف ضد مجموعات اثنية معينة، وتحريض الحكومة على العنف القبلي، ونادراً ما تتخذ حكومة جنوب السودان خطوات لمعاقبة المسؤولين العسكريين أو المدنيين الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات، وكان الإفلات من العقاب من أكثر محفزات العنف[٤٩].

ان الغاية من عرض هذا الواقع الذي ولدت في ظله دولة جنوب السودان هو للتأكيد على مسألة في غاية الاهمية، وهي ان جنوب السودان يمثل ارض خصبة للصراعات سواء كانت اثنية او بين الجماعات المتنافسة مع الحكومة، وان جنوب السودان مقبل على مرحلة جديدة من المشكلات الامنية وحالة انعدام الاستقرار المرتبط بالطبيعة الداخلية لجنوب السودان أكثر من بقية العوامل الاقليمية والدولية المغذية لهذه الحالة، وبالفعل وقعت حرب أهلية في جنوب السودان.

فبعد فشل الجهود الجماعية التي قامت بها دول المنطقة والاتحاد الافريقي وشركاء دوليين لحل الخلافات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان لاسيما بين قادتها وعلى رأسهم رئيس جنوب السودان (سلفا كير ميارديت) الذي ينتمي لقبيلة الدينكا ونائبه (رياك مشار) من قبيلة النوير، وبعد ان وصلت الخلافات بين قادة الحركة الى ذروتها اندلعت شرارة الحرب الاهلية في جنوب السودان في ١٥/كانون الاول/٢٠١٣، إذ أخذت الاحداث تتطور باتجاه العنف المسلح، فقد نشب قتال بين افراد الحرس الرئاسي في المعسكرات الموجودة في العاصمة جوبا، وقد وصف الرئيس (سلفا كير ميارديت) في مؤتمر صحفي في ١٦/كانون الاول اعمال العنف بانه محاولة انقلابية من قبل نائبه (رياك مشار)، وفي المقابل رفض (رياك مشار) هذه الاتهامات وأكد بانها حجة من الرئيس (سلفا كير ميارديت) لتصفية المعارضين السياسيين، وسرعان ما انتقل القتال الى المعسكرات الاخرى، وتطور فانتقل الى الاحياء السكنية في العاصمة، ومع استمرار الاقتتال في الايام اللاحقة اتسعت رقعة الاقتتال فانتقل الى ولايات جونقلي والوحدة وأعالي النيل، ورافق ذلك انشقاقات بين صفوف قوات الحركة الشعبية، وانتهاكات جسيمة بحقوق الانسان شملت: عمليات قتل جماعي، واغتصاب جماعي، ونزوح جماعي، واختفاء قسري، وسوء معاملة وتعذيب، ونهب وحرق ممتلكات المدنيين والمنشآت الحكومية، فضلاً عن تجنيد الاطفال للاقتتال، وشارك في عمليات الاقتتال قوات المعارضة وعناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة على اساس أثني[٥٠].

ان الحرب الاهلية في جنوب السودان كشفت عن حقيقة مهمة وهي غياب هوية وطنية جامعة لأبناء جنوب السودان، وان قدرة جنوب السودان على بناء دولة مستقرة اصبحت محل شك، لا سيما في ظل استمرار سياسة الاقصاء، وعلو الولاء للاثنية على حساب الهوية الوطنية، واصرار القادة السياسيين على الاستئثار بالسلطة والموارد وممارسة العملية السياسية وفقاً الى "المباراة الصفرية" أي أن يكون الانتصار الساحق لطرف على حساب الاطراف الاخرى، كما ان التاريخ السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان غلب عليها كثرة الانشقاقات والتصفيات السياسية للمعارضين، وفي ظل تعقد واقع الصراع في جنوب السودان سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وصعوبة الحسم العسكري فيها لأي طرف، فان جنوب السودان سيظل يعاني باستمرار من الصراعات والحروب الاهلية، وبناءً على معطيات الواقع الذي يعيشه جنوب السودان يمكن القول بان مبادرات وقف اطلاق النار واتفاقات السلام سوف لن تصمد طويلاً، وأن احتمالات العودة الى دوامة العنف والاقتتال الداخلي واردة جداً، ذلك ان أي سلام يتحقق سيكون "سلام سلبي" أي سلام يأتي بعد انتهاء الاشتباكات المسلحة، في حين لم تنجح في الوصول الى "السلام الايجابي" الذي يتطلب القضاء التام على كل اسباب الصراع(٥١).

وفيما يتعلق بالسياسة الامريكية تجاه الحرب الاهلية في جنوب السودان فقد نسقت الادارة الامريكية جهودها مع كبار المسؤولين في أفريقيا والمجتمع الدولي للقيام بوساطة لحل الازمة، لاسيما وان الادارة الامريكية حولت قضية جنوب السودان خلال العقود التي سبقت الى قضية شأن داخلي تثير مشاعر وعواطف الامريكيين الى جانب الاهتمام الخاص بها من قبل الكونغرس والادارة الامريكية، ولأجل ذلك قدم المبعوث الامريكي الخاص الى جنوب السودان (دونالد بوث) دعمه لجهود الوساطة الإقليمية لإنهاء الحرب في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، ونظرًا لتصاعد حدة القتال بين الاطراف المتصارعة التي طالت المقيمين الاجانب قامت الولايات المتحدة بإجلاء مواطنيها في ١٨/كانون الاول/٢٠١٣، وأوقفت السفارة الأمريكية في جوبا أعمالها، كما دعت الادارة الامريكية الى وضع حد للعنف وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين واحترام حقوق الإنسان، والدعوة الى حوار سياسي شامل، علمًا ان الولايات المتحدة تُعد أكبر مانح للمعونات الى جنوب السودان، إذ تم تخصيص مبلغ قدره (٦١٩,٥٧٧) مليون دولار في العام ٢٠١٢، و (٤١٠,٦٧٢) مليون دولار في العام ٢٠١٣ ، و (٣٩٣,٠٤٨) مليون دولار في العام ٢٠١٤ (٥٢).

وبسبب تداعيات الحرب الاهلية في جنوب السودان قدمت الولايات المتحدة قرابة (٣٢٠) مليون دولار كمساعدات إنسانية خلال العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ومع تصاعد حدة الاقتتال خصصت الولايات المتحدة أكثر من (٨٥٠) مليون دولار لدعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (يونميس – UNMISS)، وأكثر من (١٩٧) مليون دولار لدعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (يونيسفا – UNISFA)، كما تم تقديم دعم إضافي لإعداد قوات حفظ السلام ضمن برنامج التدريب والمساعدة في عمليات الطوارئ الأفريقية التابع لوزارة الخارجية الامريكية، يُذكر ان جنوب السودان كان من بين أكبر الدول الأفريقية المستفيدة من المساعدات الأمنية التي تمولها وزارة الخارجية الامريكية، إذ عملت الولايات

المتحدة على إصلاح المؤسسة الامنية في جنوب السودان وبلغت المساعدات لهذا الغرض أكثر من (٣٠٠) مليون دولار منذ العام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٤، وكان التركيز ينصب على تحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان من قوة متمردة إلى جيش محترف قادر على المساهمة في السلام والأمن الداخليين والإقليميين عن طريق التدريب الفني، وتقديم المشورة، والمعدات العسكرية، وبفضل هذا الدعم أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان نشطًا بشكل متزايد في الجهود الإقليمية الافريقية المدعومة من الولايات المتحدة لمواجهة جيش الرب للمقاومة[٥٣].

ولا بد من الاشارة الى الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) التي تضم في عضويتها ثماني دول هي: اثيوبيا وكينيا وأوغندا وجيبوتي والصومل واريتريا والسودان وجنوب السودان قد اضطلعت بدور مهم في مجريات الحرب الاهلية في جنوب السودان.

ويعود السبب في ذلك نجاحها في التوصل الى اتفاقية السلام الشامل في العام ٢٠٠٥ وانهاء الحرب الاهلية، ولذلك سعت الى انهاء الحرب الاهلية في جنوب السودان[٥٤]. فتحت مظلة الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) رعت اثيوبيا بين كانون الثاني/٢٠١٤ ولغاية اب/٢٠١٥ مفاوضات السلام، وبالفعل تم الاتفاق في أديس ابابا في ٢٣/شباط/٢٠١٥ على تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية وتسوية جميع المسائل العالقة بين الاطراف المتصارعة وفي مقدمتهم الرئيس (سلفا كير ميارديت) ونائبه (رياك مشار)، إلا أن هذه المفاوضات فشلت بسبب الخلافات الشديدة بين اطراف الصراع مما دفع الايجاد الى تعليق محادثات السلام، وبسبب الوضع المالي الصعب تقدمت حكومة جنوب السودان في ٢٥/آذار/٢٠١٥ بطلب الى الولايات المتحدة للحصول على قرض قيمته (٥٠٠) مليون دولار[٥٥].

ونظرًا للمعاناة الإنسانية الشديدة والخسائر البشرية والمادية الفادحة التي خلفها الاقتتال الداخلي بين قوات المعارضة وحكومة جمهورية جنوب السودان الناجمة عن الخلافات الداخلية بين القادة السياسيين والعسكريين، فقد أصدر مجلس الامن القرار رقم (٢٢٠٦) في ٣/شباط/٢٠١٥، وأهم ما تضمنه انشاء لجنة جزاءات خاصة بجنوب السودان، تكون مهمتها الاساسية هي حظر السفر وتجميد الأموال لمن يثبت تورطهم ارتكاب انتهاكات بحقوق الانسان[٥٦].

علمًا ان الولايات المتحدة كانت السبب وراء صدور هذا القرار بهدف الضغط على الاطراف المتصارعة لإقناعهم بتقديم تنازلات والتوصل الى اتفاق سلام، وبالفعل وتحت وطأة الضغوط الامريكية وقع الرئيس (سلفا كير ميارديت) اتفاق سلام في العاصمة جوبا في ٢٦/اب/٢٠١٥، وقد رحبت ادارة الرئيس (باراك أوباما) باتفاق السلام، كما اعلنت الادارة الامريكية التزامها بمعاقبة الذين يقوضون عملية السلام، وقد تبلورت رؤية أمريكية حول السلام في جنوب السودان تستند على خطة اقترحها المبعوث الأمريكي الخاص (دونالد بوث) تقوم على تبني اتفاقية سلام تتضمن عملية سياسية أكثر شمولية بحيث تضم جميع الموجودين في السلطة، وتقاسم السلطة والموارد، فبدون تمثيل أكثر شمولية في الحكومة القادمة فإن العنف سيستمر، فضلاً عن نشر قوة

حماية إقليمية كخطوة أولى ضرورية لتهيئة الظروف لعملية سلام أكثر شمولاً، علمًا ان الولايات المتحدة قدمت دعماً الى جنوب السودان بشكل لم يسبق له مثيل في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ انفقت أكثر من (١١) مليار دولار منذ العام ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٦، وهذا يمثل أكبر مساعدات خارجية أمريكية على مستوى العالم، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية بعد تجدد الصراع مرة أخرى في العاصمة جوبا في تموز/٢٠١٦، قادت الولايات المتحدة بناءً على طلب دول من شرق افريقيا حملة دبلوماسية دولية لنشر قوة حماية اقليمية خاصة بجنوب السودان قوامها (٤٠٠٠) جندي[٥٧]. يكون مقرها في العاصمة جوبا، وتناط بها مسؤولية ضمان أمن العاصمة جوبا وما حولها، وقد أكد عليها قرار مجلس الامن رقم (٢٣٠٤) الصادر في ١٢/اب/٢٠١٦ [٥٨].

وفي الواقع ان العوامل التي اسهمت في تعقيد الحرب الاهلية في جنوب السودان وتجددها عديدة منها: فشل حكومة الرئيس (سلفا كير ميارديت) في تحقيق توافق سياسي داخلي أو تنمية اقتصادية تساعد على تحقيق الاستقرار، ودور العامل الاقتصادي وعلى رأسها النفط كونه المصدر الرئيس للعائدات المالية لجنوب السودان بالوقت الذي تقع معظم الحقول النفطية في أراضي قبيلة النوير المتصارعة مع قبيلة الرئيس (سلفا كير ميارديت) الدينكا، كما أسهمت النخب السياسية والقادة العسكريين بدورهم في تغذية الحرب، إذ حققت مكاسب مادية، ويبقى العامل الاثني او القبلي هو العامل الرئيس في هذه الحرب، ذلك ان الولاء ليس للدولة وانما للقبيلة علمًا ان تاريخ جنوب السودان عانى من الصراع بين أكبر قبيلتين هما الدينكا والنوير، فكان ذلك سببًا في كثرة الانشقاقات في صفوف الجيش لاسيما قادة الحرب السابقين، وهذا مؤشر واضح على عدم قدرة جنوب السودان الخروج من دولة القبيلة الى دولة المواطنة، وما يعزز هذا الاتجاه ان نائب الرئيس (رياك مشار) عمل على تعزيز مكانة قبيلته النوير كونها ثاني أكبر قبيلة بعد الدينكا عن طريق التحالف مع القبائل الاصغر لاسيما المسيطرة على المواقع النفطية، وبعد اندلاع الصراع في تموز/٢٠١٦، هرب (رياك مشار) الى السودان واعلن عن ثورة شعبية مسلحة ضد الرئيس وقبيلته[٥٩].

ويأتي العامل الاقليمي بالدرجة الثانية فخلال الحرب الاهلية قدمت أوغندا الدعم العسكري المباشر الى حكومة الرئيس (سلفا كير ميارديت)[٦٠]. وتشير تقارير غربية إلى أن الحكومة الأوغندية عملت على شراء أسلحة شملت طائرات عسكرية من الولايات المتحدة، وطائرات مراقبة من النمسا، وطائرات هليكوبتر هجومية من أوكرانيا، ومن ثم نقلها الى حكومة جنوب السودان[٦١]. ويُعزى هذا الدعم الى اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين أوغندا وجنوب السودان التي سمحت بتدخل القوات الاوغندية لدعم حكومة جنوب السودان، وفي المقابل قدم السودان دعم محدود الى (رياك مشار)، واما على الصعيد الدولي فقد اتسم تدخله في جنوب السودان عمومًا بالضعف[٦٢].

وشهدت الحرب الاهلية في جنوب السودان تصعيد غير مسبوق في العام ٢٠١٧، ويعزى ذلك الى رغبة الاطراف المتصارعة الى تعظيم انتصاراتها بزيادة مساحة الاراضي المستولى عليها، ولأجل ذلك دارت معارك دامية شهدت انتهاكات لحقوق الانسان بأبشع صورها،

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل حصلت صراعات فرعية أخرى حول الماشية والمزارع، مما جعل جنوب السودان يتصدر دول القارة الافريقية من حيث قسوة ومرارة الحرب الاهلية(١٣).

وبناءً على هذه التطورات أعلنت الولايات المتحدة في ٢/شباط/٢٠١٨ حظر صادرات الأسلحة الى جنوب السودان، وفي هذا الخصوص قالت (هيذر ناورت) المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية في بيان رسمي " تعلن وزارة الخارجية اليوم أنها تطبق قيوداً على تصدير المواد الدفاعية وخدمات الدفاع لجنوب السودان "، في محاولة للضغط على قادة جنوب السودان لإنهاء الحرب بعد الانتهاك المتكرر لوقف إطلاق النار، كما دعت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) والاتحاد الافريقي الى اتخاذ اجراءات بحق اطراف الصراع (١٤).

ومن جانبها ذكرت سفيرة الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة (نيكي هالي) في ١/حزيران/٢٠١٨، في كلمتها امام مجلس الامن إن "مجلس الأمن لم يفرض حظرًا على الأسلحة رغم أن الحاجة واضحة، لم يعاقب مجلس الأمن أي فرد منذ عام ٢٠١٥، حتى عندما أدى العنف المرتبط بالحرب الأهلية المتجددة إلى مقتل الآلاف من الناس ... أن الولايات المتحدة فقدت صبرها لأن الوضع القائم غير مقبول، فلقد مضى وقت طويل أمامنا جميعاً لأن نطالب بشكل أفضل بجنوب السودان" (١٥).

وفي سياق الجهود الاقليمية سعت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) الى احتواء الخلافات بين قادة الفصائل المتحاربة، ولأجل ذلك نقلت (الايجاد) في قمتها الرئاسية المعقودة في ٢١/حزيران/٢٠١٨ الوساطة من اثيوبيا الى السودان بناءً على طلب الاخيرة، وبالفعل بدأت السودان مباحثات السلام بين الاطراف المتصارعة بتنسيق وحضور الدول الاقليمية لا سيما أوغندا وكينيا (١٦). علمًا ان الدور الرئيس والاهم في مباحثات الخرطوم تُعزى الى الرئيس الأوغندي (يوري موسيفيني) إذ أسهم وجوده في السودان تقريب وجهات النظر، وتحت الضغط والترغيب وقعت الاطراف المتصارعة في ٢٧/حزيران/٢٠١٨ على اعلان الخرطوم، وفي ٦/تموز تم توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية، وبعدها تم التوقيع بالأحرف الأولى في ٢٥/تموز على اتفاقية الحكم وتقاسم السلطة، وفي ٥/اب/٢٠١٨ تم التوقيع على اتفاق سلام تضمن تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية بحضور رؤساء الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD)(١٧). وبفضل الجهود المنسقة والمتواصلة للهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) تم التوقيع في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا اتفاقية تنشيط السلام في ١٢/ايلول/٢٠١٨، وبدعم من الاتحاد الافريقي والشركاء الدوليين، وتضمن الاتفاق "تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية جديدة، تحكم خلال فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تتوج بإجراء انتخابات" (١٨).

وبخصوص موقف الولايات المتحدة من هذا الاتفاق فقد أعربت الادارة الامريكية عن تشككها في استمراره، إذ أصدرت بيان جاء فيه " نشعر بقلق بالغ بشأن تجاه عملية السلام الحالية"، كما " أن القادة السياسيين لجنوب السودان لم يظهروا الارادة المطلوبة

لتحقيق سلام حقيقي، ما زلنا متشككين في أنهم يستطيعون الإشراف على الانتقال السلمي في الوقت المناسب إلى الديمقراطية والحكم الرشيد" [١٩].

وبالفعل فان تخوف الادارة الامريكية كان في محلة فقد وقعت اشتباكات محدودة في ١/شباط/٢٠١٩، بين جيش جنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني المتمردة بقيادة (توماس سيريلو)، مما دفع لجنة الرصد والتقييم المشتركة المنبثقة عن اتفاق السلام في جنوب السلام جميع الاطراف الى ضبط النفس، كما ادانت الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) تجدد الاقتتال وطالبت بوقفه وتنفيذ اتفاق السلام، وتزامن ذلك مع اصدار الرئيس (سلفا كير ميارديت) قرارًا تضمن تشكيل لجنة تحضيرية يناط بها مسؤولية اعادة توحيد حزب الحركة الشعبية الحاكم من جديد بعدما انشق الى ثلاثة فصائل متحاربة عندما اندلعت الحرب الاهلية في العام ٢٠١٣ [٧٠].

وازاء هذه التطورات أصدرت وزارة الخارجية الامريكية في ٢٠/شباط/٢٠١٩ بيان أعربت فيه عن قلقها البالغ من تصاعد الاقتتال من جديد الامر الذي دفع الاف المدنيين اللجوء الى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وان استمرارا الاقتتال بدون رقابة سيؤدي الى المزيد من اعمال العنف والفظائع وسيقوض اتفاق السلام، وعليه طالبت الادارة الامريكية بوقف الاقتتال فوراً والالتزام باتفاق السلام وحث الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) على الضغط على الاطراف في جنوب السودان للإيفاء بالتزاماتها لا سيما اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢١/كانون الاول/٢٠١٧، واتفاق السلام في ايلول/٢٠١٨ [٧١].

علمًا ان الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) وقع على قانون يعرف بـ(قانون إيلي ويزيل لمنع الإبادة الجماعية والفظائع) في ١٤/كانون الثاني/٢٠١٩، بعد ان اقره الكونغرس الامريكي في كانون الاول/٢٠١٨ وتعود تسمية القانون الى (إيلي ويزيل) احد الناجين من الهولوكوست، ويتضمن القانون تبني الولايات المتحدة الأدوات الأكثر فاعلية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية الى الصراع العنيف، وانشاء فرقة عمل متخصصة بمنع الفظائع الجماعية، والتنسيق الفعال بين الادارات الحكومية الأمريكية لمنع وقوع الفظائع العالمية، وتحسين استخدام الاموال والمساعدات الخارجية الأمريكية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع العنيف، ودعم آليات العدالة الانتقالية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المعرضة لخطر الفظائع الجماعية أو التي تعاني منها، وتدريب ضباط الخدمة الخارجية على رصد المخاطر وتحديد وتحليل علامات الإنذار المبكر بالإبادة الجماعية والفظائع، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية، وتحديد البلدان والمناطق المعرضة لخطر مثل هذا العنف واتخاذ التدابير لتخفيفها، وتمويل المبادرات المتعلقة بمنع النزاعات[٧٢].

ومثل هذا القانون تحول مهم في السياسة الخارجية الامريكية فبعد ان كان مجرد توجيه في عهد الرئيس (باراك أوباما) أصبح قانونًا ملزمًا في عهد الرئيس (دونالد ترامب) مما سيفرض على الادارات الامريكية اللاحقة ضرورة التحرك من منطلق قانوني لمنع اعمال العنف التي تؤدي الى الابادة الجماعية والفظائع، ويأتي جنوب السودان كمجال لاختبار هذا القانون وتعهد ادارة الرئيس (دونالد ترامب).

وجدير بالذكر ان الحرب الاهلية في جنوب السودان قد تسببت في العديد من انتهاكات حقوق الانسان والخسائر المادية والبشرية، فقد تعرض قرابة (٤,٨) مليون انسان أي نصف سكان جنوب السوادان تقريبًا الى انعدام شديد في الأمن الغذائي بسبب صعوبة وصول المساعدات الإنسانية، والصراعات المسلحة، والنزوح الجماعي، والأزمة الاقتصادية، ويقدر عدد النازحين واللاجئين بأكثر من (٣,٩) مليون انسان أي قرابة ثلث السكان منذ بداية الصراع في كانون الأول/٢٠١٣، إذ نزح أكثر من (١,٩) مليون انسان داخليًا، في حين بلغ عدد اللاجئين الى دول الجوار أكثر من اثنين مليون لاجئ، وقد استضافت أوغندا أكثر من مليون لاجئ بالوقت ذاته توزع الباقين على دول الجوار لاسيما أثيوبيا وكينيا[٧٣]. فضلاً عن السودان مما أوجد حالة من أزمة اللاجئين في الدول المجاورة لجنوب السودان.

فضلاً عن ذلك راح ضحية هذه الحرب أكثر من (٤٠٠) الف انسان، كما رافقت الحرب تدهور كبير من الناحية الصحية وفي هذا الخصوص قال (فرانشيسكو شيشي) أستاذ علم الأوبئة والصحة الدولية في كلية لندن للصحة: "من الواضح أن الحرب أثرت بشدة على صحة سكان جنوب السودان، وأن الاستجابة الإنسانية للأزمة كانت غير كافية". وقد أجريت العديد من الدراسات حول الوضع الانساني في جنوب السودان التي خلصت بانها تعاني من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم[٧٤].

علمًا ان انتهاكات هذه الحرب تعددت وقد وثقتها منظمة مراقبة حقوق الانسان في تقريرها للعام ٢٠١٩ وشملت عمليات قتل عشوائية للمدنيين، ونهب وتدمير الممتلكات المدنية، واعتقالات تعسفية بحق المعارضين والمنتقدين، وتعذيب، وتجنيد الاطفال والاعتداء عليهم، وعنف جنسي واسع النطاق، وما زاد من اعمال العنف استمرار الافلات من العقاب، ولم يسلم موظفو الاغاثة الدوليين من عمليات القتل والاغتصاب وحرق ونهب المرافق الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، كما تم تقييد حرية الاعلام وعمل المجتمع المدني، وتهجير المدنيين، ونهب وتدمير للمدارس والمراكز الصحية وغيرها[٧٥].

مما تقدم يتضح ان جنوب السودان يُعاني العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاثنية وغيرها افضت الى تدهور اوضاعه ودخوله في مأزق الحرب الاهلية، فكان ذلك من أهم التحديات التي واجهت الادارات الامريكية، إذ كانت السياسة الامريكية ترمي الى جعل جنوب السوان احد الدول الافريقية الواعدة في شرق أفريقيا، وحليف موثوق بهِ يمكن الاعتماد عليه كونها اسهمت بدرجة رئيسة في قيام هذه الدولة، ولذلك بذلت الولايات المتحدة جهودًا حثيثة بالتنسيق مع الشركاء الاقليميين ولا سيما الهيئة الحكومية للتنمية(الايجاد-IGAD)بهدف وضع حد للحرب الاهلية واعادة الاستقرار اليه.

ومن ناحية اخرى فان الاهداف الامريكية من وراء ما تقدم عديدة منها: سياسيًا ان جنوب السودان يعد من أكثر الدول الافريقية تحالفا وولاءً الى الولايات المتحدة، كما ان جنوب السودان لديه علاقات وثيقة باسرائيل، وأما اقتصاديًا فان جنوب السودان من الدول النفطية مما يوفر فرصًا واعدة للشركات الامريكية، واما أمنيًا فان جنوب السودان اسهم

في محاربة (جيش الرب) مما جعله قوة يمكن الاعتماد عليه في مواجه الحركات الارهابية والمتمردة في منطقة شرق افريقيا.

**ثالثاً- مستقبل السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان:**

ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان تتجه نحو مشهدين أساسيين، وكل مشهد منها يستند الى مجموعة من المؤشرات هي:

**١- مشهد التراجع:**

يقوم هذا المشهد على افتراض ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان سوف تشهد تراجعًا على الصعيد العلاقات السياسية والدعم المادي، ويُعزى ذلك في جانب منه الى طبيعة البيئة الداخلية لجنوب السودان التي جعلت منهُ أرضًا خصبة للنزاعات الاثنية التي ترجع الى عقود ماضية ولم ترتبط بقيام دولة جنوب السودان، كما ان غياب الارادة السياسة لدى قادة النخب السياسية وقادة الجيش الذين أصبحوا أشبه بامراء الحرب بعد ان منحتهم الحرب الاهلية فرصًا ثمينة للكسب المادي وتكوين ثروات ضخمة دون الاكتراث بمصالح بلدهم وشعبهم، وكذلك أسهم الصراع الحاد للسيطرة على الموارد النفطية بدوره في هذه الحرب بهدف تكريس هيمنة طرف على حساب الاطراف الاخرى، فضلاً عن حداثة نشوء جنوب السودان جعل منها دولة تفتقر الى المؤسسات والبنية التحتية الضرورية، ويأتي دور العامل الاقليمي بالدرجة الثانية إذ قدمت بعض دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان دعمًا الى بعض الفصائل المتصارعة، وبذلك أدى التداخل الكبير في العوامل الى اندلاع الحرب الاهلية وتعقيد واقع ومستقبل جنوب السودان.

فضلاً عن ذلك ان اتفاقية السلام لم تحقق سلام مستدام لجنوب السودان، إذ تم توقيعها بضغط اقليمي ودولي كما ان الخبرة السياسية والتاريخية أثبتت ان الاطراف المتصارعة طالما انتهكت مبادرات وقف اطلاق النار واتفاقات السلام، مما يجعل الباب مفتوح امام احتمالات تجدد حرب اهلية اخرى قد تفضي الى اشبه بالحرب الشاملة سيكون بلا شك انعكاساتها الاقليمية والدولية.

وعليه فان هذه المؤشرات وغيرها ستجعل من الولايات المتحدة عاجزة عن احداث تغيير حقيقي في هذا البلد بالشكل الذي يجعل منه واحة للديمقراطية في افريقيا جنوب الصحراء، ويمكن القول ان مؤشرات هذا المشهد على الرغم من قوتها وواقعيتها إلا ان الادارة الامريكية عازمة في المستقبل المنظور على عدم تحويل جمهورية جنوب السودان الى دولة فاشلة، كون ذلك يعود على سمعة الولايات المتحدة، وان من مصلحتها ومصلحة شركائها الاقليميين تحقيق السلام في هذا البلد.

**٢- مشهد الاستمرارية والتطور:**

يقوم هذا المشهد على بعض المؤشرات منها ما يتعلق بالشأن الداخلي في جنوب السودان، والاخر يتعلق بطبيعة التوجهات الاقليمية والدولية تجاه جنوب السودان.

فعلى صعيد المؤشرات الداخلية ان هول الفظائع الانسانية وصعوبة الحسم العسكري لأي طرف على حساب طرف آخر ستفرض نفسها على الزعماء السياسيين والقادة العسكريين بعدم المخاطرة وتكرار الحروب الاهلية، وأما على الصعيد الاقليمي فان

معظم الدول الاقليمية ترى ان استقرار جنوب السودان هو استقرار لإقليم شرق افريقيا، ومن الضروري العمل الجماعي لا سيما في ظل الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD) على تحقيق الاستقرار وبناء سلام مستدام في جنوب السودان، ذلك ان بعض هذه الدول لاسيما أوغندا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية عانت من توافد اللاجئين من جنوب السودان اليها حتى وصل عددهم في أوغندا لوحدها الى أكثر من مليون لاجئ، وما يفرضه ذلك من ضغوط اقتصادية وتحديات أمنية على الدول المضيفة.

وأما بخصوص الموقف الدولي فان هناك اجماع دولي من قبل منظمة الامم المتحدة والشركاء الدوليين على ضرورة تحقيق الاستقرار وانهاء كل مظاهر العنف في جنوب السودان، وتتصدر الولايات المتحدة باقي الشركاء الدوليين في العمل على تحقيق سلام مستدام في جنوب السودان، علمًا ان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان تتحكم بها عوامل داخلية تؤثر بشكل واضح على توجهات هذه السياسة، وفي مقدمتها جماعات الضغط والمصالح واليمين المسيحي وجماعات ذات الاصول الافريقية داخل الادارة الامريكية لاسيما في الكونغرس، فضلاً عن شعور الادارة الامريكية بانها تتحمل المسؤولية القانونية والاخلاقية على قيام دولة جنوب السودان، وعليه لا بد من استمرار تقديم الدعم المادي والمساعدة بهدف عدم تحول جنوب السودان الى دولة فاشلة، علمًا ان الادارة الامريكية بحاجة ملحة الى تنسيق ودعم الشركاء الاقليميين سواء كانوا دولاً أو منظمات إقليمية وتأتي في الصدارة الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد – IGAD).

وعليه في ضوء هذه المؤشرات فان السياسة الامريكية ستتجه نحو الاستمرار في علاقتها مع جنوب السودان والعمل بالوقت ذاته على تطويرها بالشكل الذي يخدم المصالح الامريكية في منطقة شرق افريقيا، ومن وجهة نظر الباحث فان هذا المشهد هو الاقرب الى التحقق.

**الخاتمة**

مرت السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان بمرحلتين مهمتين الاولى قبل الانفصال وإعلان الدولة، وفيها تأثرت السياسة الامريكية بمجريات الحرب الاهلية التي حصلت في السودان بين شماله الذي تبنت حكومته التوجهات العربية والاسلامية وبين الجنوب ذو الاصول الزنجية، وكان من ابرز العوامل المؤثرة في السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان جماعات اليمين المسيحي وجماعات الضغط والمصالح لا سيما شركات النفط الامريكية فضلا عن دور جماعات من ذوي الاصول الافريقية في الادارة الامريكية وفي مقدمتها الكونغرس.

والثانية بعد الانفصال واعلان قيام جمهورية جنوب السودان في العام ٢٠١١، وكانت ابرز العوامل المؤثرة في هذه المرحلة ما يتعلق بالجانب الداخلي لكلا البلدين الولايات المتحدة وجنوب السودان، فعلى الصعيد الداخل الامريكي هناك أحساس مترسخ لدى الادارة الامريكية بانها ملتزمة قانونيًا واخلاقيًا تجاه جنوب السودان، فقانونيًا أصدر الرئيس الامريكي (باراك أوباما) توجيهًا بمنع الفظائع واسس لذلك هيئة خاصة، الذي تطور وأصبح قانونًا في عهد الرئيس (دونالد ترامب)، وعليه فان الولايات المتحدة تجد نفسها

**مسؤولة قانونيًا عن اي انتهاكات ترتكب بحقوق الانسان لمواجهتها ووضع حدٍ لها، واما الجانب الاخلاقي فان الادارات الامريكية لديها قناعة مترسخة بانها مسؤولة تاريخيًا عن ولادة جنوب السودان، وبالتالي فانها مسؤولة اخلاقيًا عن دعم جنوب السودان وعدم تحوله الى دولة فاشلة.**

**لكن واقع الحال يؤشر بان السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان قد واجهت العديد من المشكلات التي ينبع معظمها من البيئة الداخلية لجنوب السودان، إذ يلعب العامل الاثني فيه المحرض الرئيس وراء اعمال العنف والاقتتال الداخلي الذي يرجع الى عدة عقود ماضية ولم يرتبط بانفصال جنوب السودان وقيام دولته المستقلة حديثاً، ويغذيها بالوقت ذاته التنافس بين قادة الحركة الشعبية المستندة على العامل الاثني والمصالح الشخصية وتقاسم الثروة، مما عقد سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب السودان.**

**والملاحظ ان أهم فرق بين الحربين الاهليتين التي شهدها جنوب السودان سواء قبل الانفصال عن الوطن الأم السودان وبعد الانفصال هو ان العامل الاقليمي والدولي وتحديداً دور الولايات المتحدة كان المحرض والداعم على التمرد قبل الانفصال، في حين ان بعد الانفصال كان العامل الاقليمي والدولي هو الساعي الى تحقيق الاستقرار وتثبيت أسس السلام في جنوب السودان هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان الحرب الاهلية قبل الانفصال لعب فيها العامل الاقليمي والدولي الى جانب العوامل الداخلية بدور مهم في تغذيتها واستمرارها الى ان تحقق الانفصال، في حين ان الحرب الاهلية في جنوب السودان بعد الانفصال كان معظم اسبابها ينبع من البيئة الداخلية غير المستقرة، إذ اسهم العامل الاثني والاقتصادي والسياسي بدور رئيس في هذه الحرب.**

**الهوامش**

(١) ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦، خريف ٢٠١٢)، ص ١٩.

(٢) محمد بني سلامه ومحمد كنوش الشرعة، أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أنموذجاً، **المستقبل العربي** (العدد ٣٤٧، كانون الثاني ٢٠٠٨)، ص ٨٩.

(٣) عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة السودانية، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٧، سبتمبر ٢٠٠٩)، ص ص ٦٣-٦٤.

(٤) د. عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩- ١٩٩٥، **في الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ٢٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ٢٠٠٤)، ص ٨٧.

(٥) د. أسامة حمد أحمد ابو طه، **الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص ٥٢.

(٦) للمزيد ينظر د. نجلاء مرعي، **النفط والدماء الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا: السودان نموذجاً** (القاهرة: المركز العربي للدراسات الانسانية، ٢٠١٢)، ص ص ٦٦ – ٧٢.

(٧) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، علاقة الولايات المتحدة بجنوب السودان وتأثيراتها على السودان، ٢٠١٢.
https://www.sudaress.com/sudanile/42592

(٨) د. نجلاء مرعي، **العلاقات الأمريكية السودانية: النفط والتكالب الأمريكي على السودان** (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٥٥.

(٩) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٤)، ص ١٣٧.

(١٠) خالد حنفي علي، السودان وأوغندا عوامل التأزم والانفراج، **السياسة الدولية** (القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد ١٤٨، نيسان ٢٠٠٢)، ص ١١١. للمزيد ينظر: **تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق – ليبيا – السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ص ٢٢٥-٢٤١.

(١١) أحمد يونس، العقوبات الأميركية على السودان خريطة زمنية، **صحيفة الشرق الأوسط** (الرياض: العدد ١٤١٩٤، ٢٠١٧/١٠/٨).

(١٢) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣**، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٧ – ١٣٨.

(١٣) اجلال رأفت، حلقة نقاشية حول القرن الافريقي أهم القضايا المثارة، **المستقبل العربي** (العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧)، ص٨٠.

(١٤) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٦٨.

(١٥) أحمد يونس، مصدر سبق ذكره.

(١٦) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره، ص١١١.

(١٧) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، علاقة الولايات المتحدة بجنوب السودان وتأثيراتها على السودان، مصدر سبق ذكره.

(١٨) للمزيد ينظر د. حمدي عبد الرحمن، عسكرة العولمة ومخاطر التنافس الدولي في السودان، **تقرير ارتيادي استراتيجي** (الرياض: مكتب مجلة البيان، الاصدار الثالث، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٠.

(١٩) حلمي شعراوي، العرب وافريقيا، في **حال الامة العربية المؤتمر القومي العربي العاشر: الوثائق – القرارات - البيانات**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٩.

(٢٠) د. محمود ابو العينين، **ادارة وحل الصراعات العرقية في افريقيا** (ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٨)، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥.

(٢١) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، علاقة الولايات المتحدة بجنوب السودان وتأثيراتها على السودان، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) د. عبد اللطيف فاروق أحمد، **انفصال جنوب السودان وتأثيره على الأمن القومي المصري** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٦)، ص ص ٨٩ – ٩٠.

(٢٣) للمزيد ينظر: د. نجلاء مرعي، **النفط والدماء الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفريقيا...**، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٠-١٣٣. كذلك: نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في احمد يوسف احمد وممدوح حمزة (محرر)، **صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣) ص ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٢٤) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ص ٣٤٩ - ٣٥٤.

(٢٥) للمزيد ينظر د. جهاد عودة، **تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٤)، ص ص ٣٣٤ – ٣٤٤.

(٢٦) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٨٣ – ٣٨٧.

(٢٧) رضا أحمد حسن، السودان والتحديات الداخلية والخارجية، **شؤون عربية** (القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٤٢، صيف ٢٠١٠)، ص ١١٧. للمزيد ينظر: مجموعة مؤلفين، **حال الأمة العربية ٢٠٠٥ النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٩٧ – ١٠٨.

(28) Ted Dagne, Sudan: Humanitarian Crisis, Peace Talks, Terrorism, and U.S. Policy, **Issue Brief for Congress,** Order Code IB98043 (Washington: The Library of Congress, Congressional Research Service, 2006), p. 7.

(٢٩) د. علي عبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد** (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٤)، ص ٢٨٢.

(٣٠) د. حسن الحاج علي احمد، انعكاسات الانفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة، **تقرير ارتيادي استراتيجي** (الرياض: مكتب مجلة البيان، الإصدار الثامن، ٢٠١١) ص ٢٦٠. وللمزيد ينظر: محمد ضالع عمر علي، أثر اتفاق السلام الشامل على العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان، **مجلة الشئون الإفريقية** (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، المجلد الأول، العدد ٤، تشرين الاول ٢٠١٣)، ص ص ١١٩-١٢٤.

(٣١) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٠)، ص ص ١٨٦ – ١٨٩.

**(٣٢) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٧** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ١٧١.

(٣٣) د. أماني الطويل، طبيعة الأزمة الراهنة بين دولتي السودان وجنوب السودان، **أوراق الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد ٥٧، اب ٢٠١٢)، ص ١٤٠.

(٣٤) أكرم حسام، التطورات السودانية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، **أوراق الشرق الأوسط** (العدد ٥٠، تشرين الاول ٢٠١٠)، ص ص ٥٥-٥٦.

(٣٥) مجموعة مؤلفين، **حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: مضلات التغيير وآفاقه** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ص ٢٥٦-٢٥٨.

(٣٦) سامي السيد أحمد محمد، قضايا الخلاف بين السودان وجنوب السودان: الوضع الراهن وفرص واحتمالات الحل، **أوراق الشرق الأوسط** (العدد ٥٧، تشرين الاول ٢٠١٢)، ص ١٥٥.

**(٣٧)** د. محمد صالح عمر علي أبو مطاري، **مستقبل السودان في ظل اتفاق السلام الشامل** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥)، ص ١٦١.

(38) A Guide to the United States' History of Recognition Diplomatic and Consular Relations by Country since 1776: South Sudan, (Washington: United States Department of State, Office of the Historian, Bureau of Public Affairs).
https://history.state.gov/countries/south-sudan

(٣٩) د. علي عبد فتوني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦

(٤٠) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن جنوب السودان**، رقم الوثيقة (S/2011/678)، ٢٠١١/١١/٢،ص١ و ٢٤.

(41) Wikipedia, South Sudan–United States relations, 2019.
https://en.wikipedia.org/wiki/South_Sudan%E2%80%93United_States_relations

(42) Dr. Edward Hunt, How the United States Kept Arms Flowing into South Sudan, Foreign Policy In Focus, 2018.
https://fpif.org/how-the-united-states-kept-arms-flowing-into-south-sudan/

(43) Morgan L. Roach and Ray Walser, The Role of the United States in Southern Sudan's Referendum, **WebMemo** (Washington: The Heritage Foundation, No. 3191, March 2011), p. p. 2 – 3.

(٤٤) **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١ – ٢٠١٢** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ص ١٨٣ – ١٨٤.

(45) John Norris and Annie Malknecht, **Atrocities Prevention Board (**Washington: Center for American Progress, 2013), p. p. 3 – 6.

(46) Lauren Ploch Blanchard, Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead, **Report for Congress** (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. R43344, September 2016), p. 16.

(٤٧) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن جنوب السودان**، رقم الوثيقة (S/2012/140)، ٢٠١٢/٣/٧، ص ص ٢ – ١٢ و ٢٠.

(48) Lauren Ploch Blanchard, Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead, op. cit., p. 6.

(49) U.S. Department of State, **Country Reports on Human Rights Practices for 2012**, south Sudan 2012 human rights report (Washington: U.S. Department of State, Bureau of Democracy Human Rights and Labor, 2013). p. p. 1-2.

(٥٠) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن جنوب السودان**، رقم الوثيقة (S/2014/158)، ٢٠١٤/٣/٦، ص ص ١ - ٢٤.

**(٥١)** د. أيمن السيد شبانه، الصراع السياسي في جنوب السودان ٢٠١٢ – ٢٠١٣، **التقرير الاستراتيجي الافريقي ٢٠١٢ – ٢٠١٣** (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، مركز البحوث الافريقية، الاصدار التاسع، ٢٠١٣)، ص ٦٠.

(52) Lauren Ploch Blanchard, The Crisis in South Sudan, **Report for Congress** (Washington: Library of Congress, Congressional Research Service, No. R43344, January 2014), p. p. 13 – 15, 17.

(53) Ibid, p.p.

(54) International Crisis Group, South Sudan: A Civil War by Any Other Name, **Africa Report** (Brussels, International Crisis Group, No. 217, April 2014), p. 18.

للمزيد حول دور الهيئة الحكومية للتنمية (الايجاد - IGAD) في جنوب السودان ينظر: د. محمد عبد الكريم أحمد، دور ايجاد في عملية السلام بجنوب السودان التحديات الاقليمية والدولية، في **التحديات الامنية والاقتصادية الراهنة في افريقيا** (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ٢٠١٦) ص ص ٣٥١ - ٣٧٥.

(٥٥) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن جنوب السودان**، رقم الوثيقة (S/2015/296)، ٢٠١٥/٤/٢٩، ص ص ١ - ٤.

(٥٦) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار ٢٢٠٦**، رقم الوثيقة (S/RES/2206)، ٢٠١٥/٣/٣، ص ص ١ – ١٣.

(57) Lauren Ploch Blanchard, Conflict in South Sudan and the Challenges Ahead, op. cit., p.p. 11 - 17.

(٥٨) للمزيد ينظر الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار ٢٣٠٤**، رقم الوثيقة (S/RES/2304)، ٢٠١٦/٨/١٢، ص ص ١ – ١٠.

(٥٩) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٦** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧)، ص ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(60) International Crisis Group, South Sudan: A Civil War by Any Other Name, op. cit., p. 18.

(61) Dr. Edward Hunt, op. cit.

(٦٢) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٦**، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

(٦٣) للمزيد ينظر **التقرير الاستراتيجي الاول**، أفريقيا حصاد عام من التطورات السياسية والاقتصادية (القاهرة: الجمعية العلمية للشئون الافريقية، ٢٠١٧)، ص ص ٦٩ - ٧١.

(٦٤) **صحيفة الشرق الاوسط**، واشنطن تحظر الأسلحة إلى جنوب السودان وأوروبا تفرض عقوبات (الرياض: العدد ١٤٣١٢، ٢٠١٨/٢/٣).

(٦٥) الامم المتحدة، أخبار الامم المتحدة، مجلس الأمن يوسع نطاق العقوبات على جنوب السودان، ٢٠١٨/٦/١.
https://news.un.org/ar/story/2018/06/1009891

(٦٦) أليو قرنق، سياقات اتفاقية السلام لجنوب السودان ومآلاتها، **تقارير**(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨)، ص ٢– ٣.

(٦٧) **صحيفة الشرق الأوسط**، توقيع اتفاق السلام في جنوب السودان بحضور إقليمي (الرياض: العدد ١٤٤٩٦، ٢٠١٨/٨/٦).

(٦٨) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن جنوب السودان**، رقم الوثيقة (S/2018/1103)، ٢٠١٨/١٢/١٠،ص ١.

(69) South Sudan's civil war has caused 400,000 deaths, September 26, 2018.
https://www.thenational.ae/world/africa/south-sudan-s-civil-war-has-caused-400-000-deaths-1.774286

(٧٠) **صحيفة الشرق الاوسط**، اتهامات متبادلة في جنوب السودان بخرق اتفاق السلام و«إيقاد» قلقة (الرياض: العدد ١٤٦٧٦، ٢٠١٩/٢/٢).

(71) U.S. Department of State, Joint Statement on Escalating Conflict in South Sudan, Washington, 2019.
https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2019/02/289550.htm

(72) Elie Wiesel Genocide and Atrocities Prevention Act Signed into Law, Washington: Charity & Security Network, 17 January 2019.
https://www.charityandsecurity.org/node/1666

(٧٣) **تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨: حالة حقوق الانسان في العالم** (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠١٨)، ص ص ١٦٧ – ١٦٨.

(74) South Sudan's civil war has caused 400,000 deaths, September 26, 2018.
https://www.thenational.ae/world/africa/south-sudan-s-civil-war-has-caused-400-000-deaths-1.774286

(75) Human Rights Watch, South Sudan Events of 2018, Washington, 2019.
https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/south-sudan